

مصر تقود ثورة المدينين؟ فهل سينجح المقترضون في اختراقها؟



الاثنين 20 أبريل 2026 12:00 م

سيقود وزير المالية المصري أحمد كوجوك منصة المقترضين المدعومة من الأمم المتحدة للتفاوض الجماعي بشأن الديون، لكن الدائنين الأكثر أهمية سيكونون خارج القاعة

أطلقت الدول النامية خلال اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدولي في واشنطن في أبريل 2026، "منصة المقترضين" (Borrowers' Platform)، وهي مبادرة تاريخية مدعومة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تهدف إلى توفير مساحة مخصصة للدول المقترضة لتعزيز قدرتها على إدارة الديون والتفاوض مع الدائنين

النواة الأولى للمنصة بدأت من إشبيلية

وفقًا لموقع "أفريكا كونفيدنشل"، تضم "منصة المقترضين"، وزراء مالية ومحافظي بنوك مركزية من الدول النامية، وتعد استجابة للتحركات التي جرت في إشبيلية في يوليو الماضي، عندما عرقلت الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وبريطانيا اقتراحًا بنقل عملية وضع قواعد الديون العالمية من إطار مجموعة العشرين ونادي باريس إلى الأمم المتحدة

وبدلاً من ذلك، تم إطلاق منتدى حول الديون في إشبيلية، بهدف تعزيز التعاون بين المقترضين، ويُنظر إليه على أنه الخطوة الأولى نحو إنشاء مجموعة من المقترضين على غرار نادي باريس

وانبثقت عن تلك المبادرة منصة المقترضين، التي عُقدت على هامش اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في واشنطن في 15 أبريل، وسيترأسها وزير المالية أحمد كوجوك. وتتولى مصر أيضاً رئاسة اتفاقية الأمم المتحدة للضرائب، التي دخلت عامها الثاني

الأمم المتحدة: تسد ثغرة في النظام المالي الدولي

وتقول الأمم المتحدة إن منصة المقترضين "تسد ثغرة في النظام المالي الدولي، حيث لا تزال الدول النامية ممثلة تمثيلاً ناقصاً في حين توسع نطاق التنسيق بين الدائنين". وازداد عبء الديون الذي يواجهه الدول الأفريقية والنامية حدةً وبلغ إجمالي ديون الدول النامية الخارجية 11.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2024.

وأضافت أن "آليات التنسيق والتفاوض التي يقودها الدائنون لم تكن مستجيبة بشكل كافٍ للاحتياجات الجماعية للمقترضين".

وارتفعت تكلفة الاقتراض للدول الأفريقية بنسبة مذهلة بلغت 91% بين عامي 2020 و2024، وفقًا لمنظمة "وان" غير الحكومية في تقرير نُشر في 15 أبريل الجاري

وأشار الاقتصاديون إلى التأثير المشترك لارتفاع أسعار الفائدة، وانخفاض المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والتي تراجعت بنسبة 26% في عام 2025، على المالية العامة الأفريقية

<https://www.africa-confidential.com/article/id/15972/cairo-chairs-a-debtors-revolt-%E2%80%93-will-the-borrowers-club-punch-through>